

مجلس الأمن



السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٩٠٢

الجمعة، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد غوميس روبليدو فردوسكو (المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيدة إيفستيغنيفا
	إستونيا السيد يورغنسون
	أيرلندا السيدة بيرن ناسون
	تونس السيد بن سعيد
	سانت فنسنت وجزر غرينادين السيدة ديشونغ
	الصين السيد داي بنغ
	فرنسا السيدة غاسري
	فلبين السيدة ترا فوانغ نغوين
	كينيا السيد كيبوينو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد روسكو
	النرويج السيدة هايمرباك
	النيجر السيد مامان ساني
	الهند السيد رافندران
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):
اسمحو لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى فرنسا على عملها بوصفها
القائمة بالصياغة.

وقد صوتت الولايات المتحدة اليوم مؤيدة للقرار ٢٦٠٥ (٢٠٢١) لأنه يعزز دعم المجلس للعمل الحاسم الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما يؤكد القرار على مركزية الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويعترف بالمساهمات المهمة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويؤيد وقف إطلاق النار الأحادي الجانب الذي أعلنه الرئيس تواديرا في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وتعزز هذه الولاية أهمية احترام اتفاق مركز القوات بين جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتدعم العمل الحاسم الذي تقوم به لجنة التحقيق الخاصة التابعة للحكومة للتحقيق في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

ومع ذلك، يجب أن نوضح موقف الولايات المتحدة بشأن المسائل المهمة التي يسكت عنها القرار. وأود أقول بوضوح إن الأفراد الذين يدعمهم الاتحاد الروسي وتدعوهم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى دخول البلد متهمون بارتكاب انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان وتجاوزات للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك تجاوزات تنطوي على العنف الجنسي والإعدام بإجراءات موجزة والتعذيب والسطو المسلح. وقد خلصت تقارير مستقلة عديدة للأمم المتحدة وفريق خبراء اللجنة المنشأ عملاً بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي وصحفي التحقيقات وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى نفسها إلى أن الجهات الفاعلة التي تدعمها روسيا ارتكبت جرائم أثناء العمليات القتالية.

وفي هذا الصدد، نود أن ننبه إلى استخدام عبارة "جميع أطراف النزاع" في القرار، التي تشمل في رأينا هؤلاء المتعاقدين الروس. ويجب أن يحترموا القانون الدولي الإنساني، ومن الضروري أن يحترموا حقوق الإنسان لجميع مواطني أفريقيا الوسطى. وتدعو حكومتي كل من

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2021/945 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

والمجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وسأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إستونيا، فرنسا، الهند، أيرلندا، كينيا، المكسيك، النيجر، النرويج، سانت فنسنت وجزر غرينادين، تونس، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، فييت نام

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الصين، الاتحاد الروسي

الرئيس (تكلم بالإسبانية): حصل مشروع القرار على ١٣ صوتاً مؤيداً من دون معارضة، وامتنع عضوان عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٦٠٥ (٢٠٢١).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

من قرارات المجلس التي تطالب أطراف النزاع بإتاحة إيصال المعونة الإنسانية على نحو آمن وسريع ومن دون عوائق.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد على أننا نؤيد القرار بقوة. وبهذا التجديد، كفل المجلس استمرار الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال حماية المدنيين وتقوية المؤسسات المحلية وتعزيز السلام.

السيدة إيفستيفينا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية) امتنع الوفد الروسي عن التصويت على القرار ٢٦٠٥ (٢٠٢١)، الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لمدة سنة أخرى.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها واضعو القرارات الفرنسيون فيما يتعلق باعتماد قرارات في مجلس الأمن، وهي جهود بناء عموما في رأينا، يجب ألا ننسى آراء البلد المضيف. وللأسف، لم يرد في القرار عدد من النقاط الأساسية التي أعربت عنها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ونشرت بالأمس في وثيقة رسمية لمجلس الأمن.

ومع ذلك فإننا على ثقة بأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى سيسهم بشكل إيجابي في مساعدة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على تحقيق استقرار الحالة في البلد. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار الرئيس تواديرا إعلان وقف إطلاق النار ورغبة الحكومة في المضي قدما في تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى والحوار بين بلدان وسط أفريقيا. ونلاحظ أيضا اتخاذ خطوات لتعزيز وتوسيع سلطة أجهزة الدولة في مختلف مناطق البلد، وهو أمر ضروري، في جملة أمور، لمعالجة المشاكل الإنسانية.

وتؤيد روسيا بلا كلل عمل ذوي الخوذ الزرق، الذين يؤدون دورا رئيسيا في الهيكل الأمني الشامل لجمهورية أفريقيا الوسطى. ومع ذلك، لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن البعثة كثيرا ما كانت، خلال فترة وجودها، مصدرا للفضيحة. وقد اتهم ذوو الخوذ الزرق بالاعتداء الجنسي، بما في ذلك الاعتداء على الأطفال، وبتهريب الموارد الطبيعية. وأحدث مثال

جمهورية أفريقيا الوسطى والاتحاد الروسي إلى إجراء تحقيق كامل في الانتهاكات التي ارتكبتها الجهات الفاعلة التي تدعمها روسيا وتلك التي ارتكبتها جنود أفريقيا الوسطى، ومحاسبة المسؤولين عنها.

كما تشعر الولايات المتحدة بخيبة أمل لأن القرار لا يزال صامتا بشأن الهجوم الذي شنه أفراد من الحرس الرئاسي في ١ تشرين الثاني/نوفمبر على حافلة نقل جنود حفظ سلام مصريين عزلا وصلوا مؤخرا. ونحث سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على إجراء تحقيق شفاف وموثوق به لمحاسبة المسؤولين عنه والتصدي للمعلومات المضللة بخصوص هذا الحادث. ونؤكد أن هذا الحادث يبرز الحاجة الملحة إلى بناء الثقة وتحسين التنسيق العملي والتكتيكي. ويجب أن نتوقف المعلومات المضللة.

ويجب علينا أيضا أن نوضح موقف الولايات المتحدة فيما يتعلق بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وبينما نسلم بأن الدول قد يكون عليها، في ظل ظروف معينة، التزامات تتعلق بالمساعدة الإنسانية، فليس هناك التزام قانوني دولي عالمي وغير محدود يلزم الدول أو الأطراف الأخرى في نزاع مسلح بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية "على نحو آمن وسريع وبدون عوائق" وتيسيره. ولذلك لا توافق الولايات المتحدة على استخدام عبارة "وفقا لأحكام القانون الدولي ذات الصلة"، الواردة في الفقرة ٥٢ من القرار، حيث يوحي إدراجها بأن السماح بإيصال المساعدات الإنسانية على نحو آمن وسريع وبدون عوائق أمر يقتضيه القانون الدولي بلا استثناء.

ونلاحظ أن بنودا صحيحة قانونا بشأن وصول المساعدات الإنسانية ترد في قراراتنا بشأن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة في الصومال، من بين قرارات أخرى. ونحث الأعضاء على الاستفادة من تلك الأمثلة من الآن فصاعداً، ولتوضيح الأمر، تواصل الولايات المتحدة دعمها القوي لوصول المساعدات الإنسانية إلى مناطق النزاع، وسبق أن أيدت الصياغة الواردة في العديد

السيد رافندران (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أخذ الكلمة لأشرح موقف الهند بشأن القرار ٢٦٠٥ (٢٠٢١)، الذي اتخذ للتو. تمر جمهورية أفريقيا الوسطى بمنعطف مهم في رحلتها الهشة نحو السلام. ويدل الإعلان عن وقف إطلاق النار قبل بضعة أسابيع والجهود الجارية لإقامة الحوار الوطني والاستعدادات للانتخابات المحلية لعام ٢٠٢٢ على التزام قيادة جمهورية أفريقيا الوسطى التزاما راسخا بوضع إطار ديمقراطي يقوم على سيادة القانون ومؤسسات الدولة ذات المصداقية من أجل تحقيق الانتعاش الناجح بعد انتهاء النزاع. وتحتاج تلك الجهود إلى دعم المجتمع الدولي ومجلس الأمن. ونعتقد أن هذه مهام ذات أولوية يتعين على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى أن تركز عليها. وفي هذا الصدد، تكتسي علاقات العمل الجيدة القائمة على الثقة المتبادلة بين البعثة وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أهمية كبيرة. ونتوقع من قيادة البعثة أن تسعى للقيام بتلك المهام بطريقة هادفة.

ونأمل كذلك أن يتيح التقييم نصف السنوي للبعثة في عام ٢٠٢٢ - على النحو المنصوص عليه في القرار - للمجلس أن يفكر في تقييم أداء جميع عناصر البعثة، أي النظامي والمدني وقيادة البعثة.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): تغلبت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على صعوبات كبيرة خلال هذا العام. فقد نجحت في إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية وتواصل تحسين الحالة الأمنية ويسرت بنشاط "الحوار الجمهوري" وأعلنت وقف إطلاق النار من جانب واحد في الشهر الماضي. وترحب الصين بتلك الإنجازات. وتواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى الاضطلاع بأعمالها بنشاط تحت قيادة الممثل الخاص لندياي، وفقا لتكليف مجلس الأمن، وتبذل جهودا هامة لتحسين الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ولم تحقق جمهورية أفريقيا الوسطى بعد سلاما دائما في الوقت الحاضر ويظل استمرار وجود البعثة ضروريا. ولذلك، تؤيد الصين تجديد ولاية البعثة المتكاملة. ونأمل أن تتعاون البعثة على نحو أوثق

على ذلك هو عمليات التهريب الواسعة النطاق للماس والذهب عبر بلد معين في أوروبا. وهناك العديد من الأسئلة المتعلقة بالحادث الذي تعرضت له الوحدة المصرية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر. ونعرب عن تمنياتنا الصادقة بالشفاء العاجل لحفظة السلام والأصدقاء من مصر ونعرب عن تضامننا معهم. بيد أن هذا الحادث المأساوي أدى، في جملة أمور، إلى وقوع أخطاء في تنظيم عمليات نقل القوات سمحت قيادة البعثة بحدوثها. ونحن بحاجة إلى التحقيق بعناية في هذه المسألة. ونلاحظ أن المسائل السلبية المستمرة التي تحيط بالبعثة تضر بسمعة مجلس الأمن وتقوض الثقة في الأمم المتحدة ذاتها. ورغم أن اعتماد القرار ٢٦٠٥ (٢٠٢١) هو رمز للثقة في البعثة، فإننا للأسف لا نستطيع أن نعتبر العمل الذي قامت به حتى الآن مرضيا أو كفوفا. ونعززم رصد الطريقة التي تستفيد بها البعثة من الدعم الذي أعرب عنه مجلس الأمن اليوم.

ونعتقد أن الخطوة الأولى، التي كان ينبغي أن تتخذ منذ وقت طويل، هي أخذ شواغل البلد المضيف في الاعتبار وبناء الثقة على أساس الاحترام المتبادل مع بانغي، وبدونها لن يكون من الممكن تنفيذ ولاية بعثة حفظ السلام على نحو كامل. وهذا هو حجر الزاوية في ولاية أي بعثة لحفظ السلام.

واليوم مرة أخرى، استمعنا إلى اتهامات ضد الأخصائيين الروس العاملين في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهؤلاء الأخصائيون يعملون بنجاح على تحسين مستوى التدريب المهني لجنود أفريقيا الوسطى ويعملون هناك بدعوة من الحكومة الشرعية. وبفضل جهودهم، إلى جانب جهود الشركاء الثنائيين الآخرين، ولا سيما القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، استقرت الحالة في البلد إلى حد كبير. ومع ذلك، فقد سمعنا مرارا وتكرارا من عدد من أعضاء المجلس اتهامات فاضحة لا أساس لها من الصحة تتعلق بأخصائينا، وقد رفضناها في مناسبات عديدة. وإذا كانت هناك انتهاكات، فينبغي أن تحقق فيها السلطات الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى في المقام الأول. ونحن على اتصال ثنائي معهم وننسق عملنا معهم.

وتأمل الصين في أن يولى القائم بالصياغة مزيداً من الاهتمام
لآراء جمهورية أفريقيا الوسطى المعقولة مستقبلاً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية
أفريقيا الوسطى.

السيد كباتامانغو (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية):
لقد طببت الكلمة بالفعل، ولكنني تلقيت للتو تعليمات من عاصمة
بلدي. ولذلك، لن أدلي ببيان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى
على اهتمامه وعلى مشاطرته تلك المعلومات مع أعضاء مجلس الأمن.
لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لزيادة الثقة المتبادلة والعمل معا
للمحافظة على السلام والاستقرار في البلد.

إن موافقة البلدان المعنية مبدأ هام يجب أن تلتزم به عمليات حفظ
السلام. وقد بعث وزير خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد بايبو
تيمون، رسالة إلى رئيس مجلس الأمن على أمل أن يبدي القرار ٢٦٠٥
(٢٠٢١) احتراماً أكبر لجمهورية أفريقيا الوسطى ولقيادة حكومتها
وامتلاكها لزاماً أمورها وأن يركز بدرجة أكبر على التهديدات التي
تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك الجماعات المسلحة. ولم
تؤخذ مقترحات جمهورية أفريقيا الوسطى المعقولة في الاعتبار بصورة
كاملة، وهو ما تأسف له الصين. ولذلك السبب، امتنعت الصين عن
التصويت على القرار.